الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

26 **إبريل** 2021

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

لا تمييز على أساس العرق أو اللون أو الدين

حقوق الإنسان توضح أبرز حقوق العامل وطريقة تقييمه

المصدر: جريدة البلاد الاثنين 07 رمضان 1442هـ - 14 إبريل 2021م
https://albiladdaily.com/

الرياض- البلاد

كشفت هيئة حقوق الإنسان، عن أبرز حقوق العامل ذات الصلة بسلوكيات وأخلاق العمل وطريقة تقييمه، والتي أبرزها اتباع مبدأ المساواة بين العاملين دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الدين.

وأوضحت الهيئة، ضرورة تقييم العامل في كل ما يتعلق بمساره الوظيفي على أساس الاستحقاق والجدارة والتنافسية وتكافؤ الفرص، وتنمية قدراته ومساعدته وتحفيزه على تحسين أدائه، وكذلك توفير فرص التدريب المناسبة والمستمرة لتحسين فرص تطوير العامل ومساره الوظيفي.

وشددت على أهمية إعطاء فرص للنقاش والمحاورة وحرية الرأي والتعبير في إطار العمل، وكفالة حق العامل بالتظلم أو الشكوى من أي قرار خاطئ اتخذ بحقه، ومعاملة العمال بعدالة وإنصاف دون تمييز، وتشجيع روح المبادرة والابتكار للعامل، وإتاحة فرصة المشاركة في تقديم الاقتراحات المتعلقة بتحسين الخدمات وتطوير العمل في جو من الثقة المتبادلة والفهم المشترك.

وأكدت الهيئة أهمية توفير البيئة المناسبة والمحفزة للابتكار، ومكافأة العمال المتميزين بصورة تتناسب مع ابتكاراتهم وأعمالهم، وتنمية قدرات العامل ومساعدته وتحفيزه على أدائه وأن يكون قدوة حسنة في الأداء والالتزام بالأنظمة، مشيرة إلى ضرورة عدم استغلال أي معلومات شخصية أو مصادر خاصة بالعامل من قبل صاحب العمل دون إذنه، وكذلك اتباع مبدأ المساواة بين العاملين بطريقة نزيهة وبمصداقية ودون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الدين.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

أولياء الأمور ملزمون بعدم التعرض للخارجين من دور الأحداث

تأجيل العقوبة البدنية المقرة على الحوامل

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 14 رمضان 1442هـ - 26 إبريل 2021م
https://www.alriyadh.com/1882404

شدد مجلس الوزراء على الرعاية الصحية اللازمة للفتاة الحامل المودعة دار الأحداث والتي لم تتم الثامنة عشرة من عمرها وتأجيل تنفيذ أي عقوبة بدنية محكوم بها إلى ما بعد الوضع بسنتين، وحسب المادة الرابعة عشرة من اللائحة التنظيمية لدور الأحداث التي أقرها المجلس مؤخراً تعامل الفتاة منذ ثبوت الحمل إلى مضي أربعين يوماً بعد الوضع معاملة طبية خاصة، وتتخذ الترتيبات الخاصة بالولادة في مستشفى مهيأ لذلك مع مراعاة الجانب الأمني، كما يسمح ببقاء المولود في الدار لمدة لا تزيد على سنتين، مع تقديم الرعاية الطبية والتغذية المناسبة له، فإذا بلغ سن المولود سنتين، فعلى الدار إثبات ذلك وتوثيقه رسمياً وتصديقه من قبل المحكمة، ومن ثم يسلّم لمن يحق له حضانته شرعاً، فإن تعذر ذلك فيودع في إحدى دور الحضانة الاجتماعية وتبلغ أمه بمكان إيداعه، وتمكن من رؤيته في أوقات منتظمة، على ألا تزيد الفترة بين الزيارة والأخرى على أسبوع.

حضانة الطفل

ونبه قرار مجلس الوزراء على أنه إذا لم ترغب الأم في بقاء المولود الذي لم يبلغ سن السنتين معها في الدار، فعلى الدار إثبات ذلك وتوثيقه رسمياً وتصديقه من قبل المحكمة، ومن ثم تسليمه لمن يحق له حضانته شرعاً، فإن تعذر ذلك فيودع في إحدى دور الحضانة الاجتماعية وتبلغ أمه بمكان إيداعه، مع مراعاة حقها في الزيارة خلال الفترات المشار إليها، وحذرت اللائحة من تسجيل ما يدل على واقعة إيداع أم المولود في تبليغ الولادة أو شهادة الميلاد، وحسب المادة الثامنة عشرة تنتهي إقامة الحدث في الدار إذا انتهت المدة المحددة لإيقافه وإذا نفذ حكم الإيداع الصادر بحقه، وإذا أتم الثامنة عشرة من عمره، مع اتخاذ ما يلزم من إجراءات، لضمان تنفيذ المدة المتبقية من محكوميته.

استدعاء ولي الأمر

ونصت المادة التاسعة عشرة على أنه وفي جميع الأحوال، تراعي الدار وجوب استدعاء ولي أمر الحدث أو من يقوم مقامه لتسليمه إياه أو كفالته في الموعد المحدد لخروجه، فإن رفض تسلمه أو رفض الحدث الخروج معه، فعلى الدار الرفع عن الحالة إلى وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية من أجل تحويل الحدث لمكان تابع للوزارة مناسب له ودراسة حالته ومعالجتها، وأخذ تعهد على ولي أمره أو من يقوم مقامه -بحسب الحاجة- بعدم التعرض له بأي إساءة أو ضرر.

تأهيل الحدث

وتضمنت مواد اللائحة التنظيمية لدور الأحداث الاهتمام بالحدث وهو "كل ذكر أو أنثى أتم الثانية عشرة ولم يتم الثامنة عشرة من عمره" وتنظم الدار برامج وأنشطة لتوفير احتياجات الحدث بما يحقق التأهيل السليم له وتنميته، وتشمل هذه البرامج والأنشطة توعيته بأصول الدين، وذلك من خلال إقامة الحلقات القرآنية والدروس والمحاضرات وغيرها من الأنشطة، وذلك بعد التنسيق مع وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، وتهيئته وتأهليه للاندماج الاجتماعي من خلال إقامة الجلسات الإرشادية الفردية والجماعية، ومعالجة السلوكيات الخاطئة، واكتشاف الميول والاتجاهات، تمهيداً لإعداد الخطة العلاجية اللازمة في ضوء ذلك من قبل الاختصاصي الاجتماعي، إضافة إلى إعادة تأهيل من تعرض للإيذاء أو الإهمال، وتمكينه من مواصلة تعليمه، ولا يجوز أن يدون في شهادته أو أي مستند تعليمي أو تدريبي يصدر من المدارس أو المعاهد داخل الدار ما يشير إلى أنه كان مودعاً بها، وإكسابه الثقافة العامة والعادات السليمة، وذلك من خلال

البرامج الثقافية والرياضية، والمحاضرات التوعوية، إقامة برامج لممارسة هواياته وتنمية مهاراته وشغل وقت فراغه بما يعود عليه بالنفع والفائدة، وتدريبه على أعمال أو مهن أو حرف مناسبة لإعداده وتأهيله، وأخيراً إتاحة الفرصة له لمشاهدة القنوات الفضائية التي تعود عليه بأثر حميد في أوقات محددة.

الاتصال بالأسرة

ووفقاً للمادة السابعة عشرة تحدد الدار أوقاتاً منتظمة لاتصال الحدث بأسرته عبر وسائل الاتصال المتاحة، وأوقاتاً منتظمة لزيارته، عدا الحدث الممنوع من التواصل لأغراض التحقيق لحين الانتهاء منه، كما تراعي الدار حسب المادة الثانية والثلاثين مصلحة الحدث في جميع الإجراءات التي تتخذ في شأنه والإسراع في إنجازها، ومراعاة حاجاته النفسية والجسدية والتربوية والتعليمية، بما يتفق مع سنه وصحته، وأشارت المادة الثالثة والثلاثون إلى التعامل مع الحدث الذي يحاول الانتحار ونصت على "إن قام الحدث بأي عمل يقصد منه الانتحار أو إلحاق الأذى بنفسه أو بغيره، يعرض على الطبيب والأخصائي النفسي في الحال، فإن تطلبت حالته الصحية نقله إلى المستشفى فينقل فوراً، ويثبت ذلك في محضر، وتبلغ المحكمة وولي أمر الحدث أو من يقوم مقامه بذلك."

«إسلامية» و«صحية» الشورى تناقشان منجزات صندوق النفقة والهلال الأحمر

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 14 رمضان 1442هـ - 26 إبريل 2021م

https://www.alriyadh.com/1882407

عقدت لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية - إحدى اللجان المتخصصة - في مجلس الشورى اجتماعًا لها -عبر الاتصال المرئي- برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور سليمان الفيفي ومشاركة أعضاء المجلس أعضاء اللجنة، لدراسة عدد من تقارير الأداء السنوية لأجهزة حكومية تقع ضمن اختصاصاتها تمهيداً لإعداد توصياتها بشأنها وإحالتها للمناقشة تحت قبة المجلس خلال الفترة المقبلة.

واستهلت اللجنة اجتماعها بالنظر في ما تضمنه التقرير السنوي لصندوق النفقة للعام المالي 1441/ 1442هـ، حيث تم استعراض الصندوق وإنجازاته من حيث عدد المستفيدين الذين يستهدف الصندوق تلبية حاجاتهم الأساسية، والذين امتنع فيها المنفق عن القيام بنفقتهم خلال فترة التقاضي، وبعد انتهاء التقاضي وفي حالة عدم التزام المنفق بدفع النفقة الواجبة.

فيما درست اللجنة ضمن جدول أعمالها التقرير السنوي للرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي للعام المالي 1441 /1442هـ، والمتضمن أبرز المنجزات التي حققتها الرئاسة خلال فترة التقرير، واطلع أعضاء اللجنة من خلال التقرير على أهم ما يتطلبه عمل الرئاسة للقيام بالمهام المناطة بها.

وأنهت اللجنة في اجتماعها إعداد وجهة نظرها بشأن ما أثير من ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء للعام المالي 1441 /1442هـ، خلال مناقشته في جلسة سابقة، وإعداد توصياتها النهائية للعرض أمام المجلس في جلسة قادمة للتصويت عليها واتخاذ قراره بشأنها، وقد ثمنت اللجنة خلال الاجتماع ما تقوم به الرئاسة من جهود في المجالات البحثية والعلمية لا سيما فيما يتعلق بالفتاوى.

من جهة أخرى، بحثت اللجنة الصحية - إحدى اللجان المتخصصة - بمجلس الشورى (عبر الاتصال المرئي) في اجتماعاً لها عقدته برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتورة زينب أبو طالب ، ومشاركة أعضاء المجلس أعضاء اللجنة، التقرير السنوي لهيئة الهلال الأحمر السعودي للعام المالي 1441/ 1442هـ.

واستعرض أعضاء اللجنة الصحية الهدف العام لهيئة الهلال الأحمر السعودي، ومهامها وما احتواه من أعمال وإنجازات، وأبرز الجهود التي تقوم بها الهيئة في تقديم الخدمات الإنسانية والاجتماعية بما يتفق مع الأهداف التي أسست من أجلها.

وفي نهاية الاجتماع خلصت اللجنة إلى عددٍ من المقترحات والرؤى التي أبداها المجتمعون على التقرير السنوي للهيئة،

والتي تم صياغتها ضمن توصيات اللجنة في تقريرها تمهيداً لعرضه أمام المجلس لمناقشته واتخاذ ما يراه بشأنها في إحدى جلساته المقبلة.
تجدر الإشارة إلى أن لجنتي الشؤون الإسلامية والقضائية، والصحية، من اللجان المتخصصة بمجلس الشورى، واللتان تدرسان بحسب اختصاصهما الموضوعات والأنظمة واللوائح التي تحال إليهما من المجلس لدراستها، وإبداء الرأي حيالها بعد دراسة مستفيضة من أعضائها.

«النيابة»: قوة العدالة تكمن بحماية المواطن والمقيم

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 14 رمضان 1442هـ - 26 إبريل 2021م
https://www.al-madina.com/article/729197

سعد القابوسي - جدة
أكدت النيابة العامة، أن قوة العدالة الجزائية لكل دولة، تكمن في بتر وقطع كل ما من شأنه الجناية على الأفراد والمجتمع.وقالت، عبر حسابها الرسمي على موقع تويتر: إن ذلك يترجم منع الجهات المعنية تهريب المخدرات عبر شحنات الخضار والفواكه، حمايةً للوطن والمواطن والمقيم.
وكانت المديرية العامة لمكافحة المخدرات، قالت في وقت سابق إن المتابعة الأمنية الاستباقية لنشاطات الشبكات الإجرامية، التي تمتهن تهريب المواد المخدرة إلى المملكة، أسفرت عن إحباط محاولة تهريب 2.466.563 قرص إمفيتامين مخدر؛ بالتنسيق مع الهيئة العامة للجمارك، بميناء الملك عبدالعزيز بالدمام، مخفية داخل شحنة فاكهة الرمان قادمة من لبنان..
وقررت المملكة منع دخول إرساليات الخضراوات والفواكه اللبنانية إلى المملكة أو العبور من خلال أراضيها، إلى حين تقديم السلطات اللبنانية المعنية ضمانات كافية وموثوقة لاتخاذها الإجراءات اللازمة لإيقاف عمليات التهريب الممنهجة.

لائحة جديدة تلزم المحامين بعدم رفع التكاليف على العملاء

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 14 رمضان 1442هـ - 26 إبريل 2021م
https://www.al-madina.com/article/729205

سعيد الزهراني- الطائف
A A
تعكف وزارة العدل حاليًا على وضع لمساتها الأخيرة، لتطوير مهنة المحاماة ورفع المعايير المهنية من خلال لائحة جديدة متكاملة لقواعد السلوك المهني تتوافق مع أفضل الممارسات العالمية في هذا الإطار. ويأتي هذا المشروع المتوقع إقراره خلال أسابيع بالشراكة بين وزارة العدل والهيئة السعودية للمحامين لتطوير وثيقة تشريعية تنظم مسؤولية المحامي تجاه عملائه وزملائه والجهات العدلية والمجتمع، وتتضمن الضوابط إلزام المحامي بعدم تعارض المصالح وعدم الترافع في

أي قضية سبق اطلاعه عليها أو شارك فيها كمحكم أو وسيط، وكذلك عدم زيادة التكاليف على العمل ووعد المتقاضين بأي نتائج ليست تحت يده.

ضوابط وتعليمات

-يكون المحامي مسؤولًا عن مخالفة القواعد، سواء صدرت منه، أو بتوجيهه، أو إقراره، أو صدرت ممن يعمل تحت إشرافه.

-يحظر على المحامي أي تصرف يمثل تعارضًا فعليًا أو محتملًا مع مصالح عملائه الحاليين أو السابقين أو المحتملين إلا بعد الموافقة الخطية من العميل محل التعارض.

-لا يعد من تعارض المصالح العمل ضد جهات العمل السابقة إذا مر على انقضاء العلاقة معها خمس سنوات كاملة.

-يحظر على المحامي قبول الترافع في أي دعوى أو تقديم الاستشارة في أي واقعة؛ سبق اطلاعه عليها أو مشاركته أو إبداء رأيه فيها بصفته محكمًا أو وسيطًا

-يجب على المحامي أثناء مزاولته المهنة الظهور بالزي المناسب، والتقيد في سلوكه بمبادئ الشرف والاستقامة والنزاهة

-لا يجوز للمحامي مزاولة المهنة إذا صدر في حقه قرار نهائي بالإيقاف.

شروط قبل الاتفاق بين الطرفين:

-يجب على المحامي قبل الموافقة على القيام بالعمل؛ التأكد من الآتي:

-قدرته واستعداده لأداء المهام في الوقت المحدد.

-هوية العميل وأهليته.

-إذا كان جزء من العمل محل التعاقد تم على يد محام آخر، فيراعي التحقق من سداد الأتعاب

-لا يجوز للمحامي القيام بأي عمل غير ضروري لزيادة التكاليف على العميل.

-يجب على المحامي الالتزام بأحكام العقد مع عميله.

-يجب على المحامي في مزاولته للمهنة بذل العناية الواجبة والجهد المعقول، والدقة والسرعة في عمله

-لا يجوز للمحامي الوعد بتحقيق نتيجة فيما ليس تحت تصرفه

-يجب على المحامي الالتزام بتعليمات عميله، إلا إذا كانت تخالف الأنظمة

-لا يجوز للمحامي خداع العميل أو استغلال جهله أو ثقته بأي صورة كانت؛ وتحقيق ربح غير مشروع من العلاقة التعاقدية مع العميل.

-يجب على المحامي حماية معلومات ومستندات العميل

المرافعات

-الالتزام بسلوك يتفق مع أصول المهنة، وألا يقوم بعرقلة سير العدالة أو تأخير الفصل بالدعوى.

-الالتزام بأوامر المحكمة، وألا يقدم أدلة غير صحيحة.

-احترام القضاة وأعوانهم وعدم التصريح بما قد يؤثر على الدعوى أو رأي القاضي.

-لا يجوز للمحامي التواصل -حضوريًا أو عن بعد- مع القاضي إلا بحضور الطرف الآخر في الدعوى.

-لا يجوز للمحامي التحدث عن الدعوى المنظورة أمام القضاء -وهو مترافع فيها- قبل الفصل النهائي.

-لا يجوز للمحامي التواصل مع خصم عميله إلا من خلال محامي الخصم أو بأمر من المحكمة.

تعامل المحامي مع الإعلام

عند استخدام المحامي لوسائل الإعلام والإعلان وظهوره فيهما؛ يجب عليه مراعاة الآتي:

-ألا ينتهك خصوصية عملائه أو غيرهم، وسرية معلوماتهم وبياناتهم.

-ألا ينشر ما هو مضلل أو خادع أو خاطئ أو غير لائق بكرامة المهنة وشرفها.

-ألا ينشر وقائع التحقيقات والمحاكمات بدون إذن الجهة المختصة

"رؤية 2030".. قدرة فائقة على مواكبة المستجدات الدولية وتوظيف الإمكانات.. هنا الدواعي

المواطنون يجددون الثقة في قادتهم من أجل مواصلة طريق التقدم

المصدر: جريدة سبق الاثنين 14 رمضان 1442هـ - 26 إبريل 2021م
https://sabq.org/8hKZNS

لم تكن رؤية 2030 التي أطلقها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان قبل خمس سنوات، بمباركة ومتابعة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، مجرد كلام على ورق، وإنما هي نتاج أفكار استثنائية ودراسات ميدانية معمقة،

رأت أن المملكة تستحق أن تكون في مكانة أفضل، وأن شعبها قادر تطويع هذه الأفكار وتحويلها إلى واقع معاش.

بحثت الرؤية طويلاً من أجل حصر إمكانات المملكة المعطلة، ووجدت أن تلك الإمكانات لا حصر لها، سواء في الإمكانات الطبيعية مثل الموقع الإستراتيجي، أو المناخ المعتدل في الكثير من مناطق المملكة، أو خيرات الله الموجودة في باطن الأرض، فضلاً عن إمكانات الشباب السعودي الذي يحتل نسبة كبيرة بين سكان المملكة، ورغبة هؤلاء الشباب في إثبات أنفسهم واكتشاف مواهبهم، وأخيرًا إمكانات الوزراء والوزارات في ظل الميزانيات الضخمة التي تصلها.
ومن هنا بحثت "الرؤية" في آلية إعادة توظيف واستثمار تلك الإمكانات في صورة مشروعات عملاقة غير تقليدية، وبالفعل كانت هذه المشروعات حديث الجميع، ليس في المملكة فحسب، وإنما في العالم كله، منها على سبيل المثال القدية، ومشروع البحر الأحمر، ونيوم.

المتغيرات العالمية
ويُحسب للرؤية أنها جاءت وحفزت المجتمع السعودي على الاستجابة السريعة للمتغيرات المحلية والدولية، تلك المتغيرات التي وكأنها تصنع ظروفًا عالمية جديدة، توجه العالم إلى مسار بعينه، وتتطلب من الدول أن تتأقلم معها وتساير موجتها حتى تحقق متطلباها مكتملة.

في المقابل، أدرك ولي العهد في وقت مبكر للغاية، أن "الرؤية" لن تقوم إلا على سواعد الشباب السعودي، لأنه خير من يطور بلاده، وبالتالي على هؤلاء الشباب أن يغيروا أنفسهم وأسلوب تفكيرهم ويعلوا بسقف طموحاتهم، كما عليهم أن يفكروا من خارج الصندوق، ويخرجوا بأفكار جديدة، تساعدهم على تلبية متطلبات الرؤية من جانب، وتحقيق أهدافهم الشخصية من جانب آخر، وكان رهان ولي العهد على الشباب في محله، عندما نجح هؤلاء الشباب في تحقيق المزيد من النجاحات، ومازال لهذه النجاحات بقية.

معادلة النفط
وفي الوقت الذي أعلن فيه ولي العهد عن رؤيته، كان العالم يواجه صعوبات اقتصادية جمة، أدت إلى انكماش الاقتصاد الدولي، ما أدى إلى تراجع الطلب على النفط، وهو ما أدى إلى تراجع في أسعار النفط إلى مستوى يهدد ميزانيات المملكة المتعاقبة.
ومن هنا، أعلن ولي العهد في أحد أهداف الرؤية أن المملكة عازمة على عدم الاعتماد على دخل البترول، وأن الاقتصاد السعودي يجب أن ينطلق من قطاعات اقتصادية متنوعة وقوية، تكون قادرة على تنويع مصادر الدخل ودعم خزانة البلاد بصورة مستدامة.
تابع العالم كيف سيحقق ولي العهد هذه المعادلة، وكيف تستغني المملكة عن البترول، وهي دولة نفطية في الأساس، وكيف يستحدث قطاعات اقتصادية جديدة تصل في دخلها إلى الدخل الذي يحققه النفط.
وكان ولي العهد على الموعد، ونجح في تحقيق المعادلة، وألهم شباب الوطن التفكير العلمي الدقيق، الذي أثمر أفكارًا جديدة لتحقيق الأحلام والتطلعات، من خلال دعم قطاعات اقتصادية جديدة، مثل الترفيه والسياحة ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وبجانبهما الاهتمام بقطاعات أخرى وتطويرها مثل الصناعة والزراعة والبتروكيماويات، ولم يكن هذا من فراغ، وإنما من قدرة رؤية 2030 على تحقيق أعلى نسبة استفادة من الموقع الفريد للمملكة، ومن الإمكانات الاستثنائية للبلاد، واستقطاب أفضل المواهب، وجذب المزيد من الاستثمارات العالمية.

تجديد الثقة
ومن الركائز الرئيسة لرؤية 2030، توفير بيئة تطلق إمكانات الأعمال وتوسّع القاعدة الاقتصادية، وتوفر فرص عمل لجميع السعوديين، هذه المرتكزات حرصت عليها الرؤية منذ اليوم الأول من انطلاقها، لأنها استشعرت أن توفير فرص العمل للشباب، يمنحهم الطاقة اللازمة والأمان الوظيفي لمواصلة الفكر الإبداعي، وبذل الجهد من أجل توفير متطلبات الرؤية.
واليوم، ومع مرور خمس سنوات على إطلاق الرؤية، يجدد الشعب السعودي ثقته في ولاة أمره، وفي الرؤية، وقدرتها على تجاوز الصعاب ومواجهة التحديات، وتحقيق كامل تطلعات الشعب السعودي في أن يكون لهم وطن قوي وراسخ، قائم على مبادئ اقتصادية قوية، قادرة على مقاومة الأزمات.
ولم يكن للاقتصاد السعودي أن يواجه جائحة كورونا وتأثيراتها الشاملة على كل مناحي الحياة، على مدى عام ونصف العام، لولا قوته وصلابته التي اكتسبها من مشروعات الرؤية، وهو الأمر الذي كشف عن ميزة جديدة للرؤية، بأنها تتأقلم

مع المستجدات المحلية والدولية، وقادرة على التعامل المثالي مع أي ظروف طارئة، في مرونة واضحة لهذه الرؤية التي تستحق أن تكون تجربة ناجحة قابلة للتدويل، والتعريف بها على نطاق واسع من العالم.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

«الموارد البشرية» توقع مذكرة تفاهم لدعم المهارات في سوق العمل

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 14 رمضان 1442هـ - 26 إبريل 2021م
https://www.aleqt.com/2021/04/26/article_2079986.html

وقعت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، مذكرة تفاهم مع هيئة تقويم التعليم والتدريب، بهدف بحث سبل التعاون بين الطرفين وتوحيد الجهود في مجالات الإطار الوطني للمهارات ودعم مسارات التدريب والمهارات في سوق العمل، وإعداد الدراسات المشتركة وتبادل البيانات. وتشمل المذكرة، البحث في مجالات الاحتياج التدريبي لمنشآت القطاع الخاص والباحثين عن عمل، وما يتبعه من سياسات ومعايير للتدريب والمهارات في سوق العمل، وقياس المهارات وعدم التطابق بين العرض والطلب في سوق العمل، وتشمل كذلك وضع المعايير والآليات والإجراءات المناسبة لضبط جودة التدريب على رأس العمل، والتدريب التعاوني والتلمذة المهنية وربطها باحتياجات سوق العمل، وتنفيذ ودعم المبادرات النابعة من برنامج تنمية القدرات البشرية أو استراتيجية سوق العمل، مثل مبادرة المجالس القطاعية وبناء المعايير المهنية الوطنية والإطار الوطني للمهارات. وقع المذكرة الدكتور عبدالله بن ناصر أبو ثنين، نائب وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية للعمل، أمس في مقر الوزارة في الرياض، مع الدكتور حسام زمان، رئيس هيئة تقويم التعليم والتدريب. كما تشمل بناء المسارات المهنية والأنشطة التدريبية، وآلية اعتماد التراخيص المهنية التي تمنحها الهيئة للمقومين وإخصائيي التقويم، مثل التقويم والاعتماد المدرسي وفق برنامجها التدريبي أو التأهيلي، ووضع آلية للاستفادة من المختصين ممن هم على رأس العمل في الجامعات أو المدارس الأهلية والعالمية في ممارسة التقويم والاعتماد المدرسي أو المؤسسي والبرامجي وتشريع ذلك، والمواءمة مع مقدمي خدمات التدريب حول احتياجات سوق العمل، ومشاركة البيانات وإجراء الدراسات والبحوث المشتركة والعمل لربط قواعد البيانات بما يخدم قطاع التعليم والتدريب، وعقد ورش العمل المشتركة في المواضيع ذات العلاقة، ووضع إطار وخطة عمل لتفعيل ما ورد في هذه المذكرة، ومناقشة أي مجال آخر قد يستجد لاحقا ولم تشمله هذه المذكرة بعد موافقة الطرفين.

وتأتي هذه المذكرة تجسيدا لمبدأ الشراكة المستدامة القائمة على تحقيق تطلعات القيادة الرشيدة في التفاهم البناء بين القطاعات للمشاركة في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، وتعزيزا لمساعي الطرفين في تطبيق غاياتهما الاستراتيجية المستهدفة لإحداث الأثر في المجتمع السعودي من خلال التفاهم في مجال التدريب وعمل الدراسات البحثية، ما يسهم في تعزيز قيام القطاعات الحكومية بمسؤولياتها الهادفة إلى دعم التعليم والتدريب، الذي يعد أحد الأهداف الاستراتيجية لبرنامج التحول الوطني.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

5أعوام .. للتقدم والإنجاز بقية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 14 رمضان 1442هـ - 26 إبريل 2021م
https://www.aleqt.com/2021/04/26/article_2079741.html

كلمة الإقتصادية

ع الذكرى الخامسة لرؤية السعودية 2030، يجب أن نقرأ ما ذكره ولي العهد، في وصف الرؤية السعودية الطموحة في أكثر من مناسبة، بأنها "خطة جريئة قابلة للتحقيق لأمة طموحة وأرض تتوسط قارات العالم الثلاث، تتوافر فيها بدائل الطاقة المتجددة، والثروات السخية من المعادن، ولهذا فلسنا قلقين على مستقبل المملكة، فالرؤية طريقنا لمضاعفة قدراتنا من خلال أرامكو وصندوق الاستثمارات العامة وكبريات شركاتنا السعودية والشركات الواعدة، وسنصنع نصف احتياجاتنا العسكرية محليا، ونستثمر ثروتنا في الداخل، لإيجاد مزيد من الفرص الوظيفية والاقتصادية، مع تخفيف الإجراءات البيروقراطية الطويلة بتطوير الخدمات التقنية الإلكترونية، وضمان الشفافية والمحاسبة الفورية، وأن نكون من أفضل دول العالم في الأداء الحكومي الفعال لخدمة المواطنين."

ومع هذه العبارات الملهمة والثابتة والقوية والراسخة، يجب أن نقف لنقرأ التاريخ، وهو يصور لنا الموقف الاقتصادي بالغ الصعوبة عند اللحظات الأولى لانطلاق الرؤية، فقد كان الانهيار كبيرا في أسواق النفط مع منتصف العقد الماضي، ومثل ذلك الانهيار والتراجع الخطير في الإيرادات العامة للدولة كان كفيلا كي تتراجع الحكومات والقيادة في أي بلد عن خططها، لكن توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان، كانت حازمة وواضحة بهذا الشأن، فتم العمل بقيادة الأمير محمد بن سلمان، بشكل متناغم بين إصلاح الفجوات الناتجة عن تقلص الإيرادات العامة نتيجة تراجع أسعار النفط، والعمل بشكل مثالي على إعادة هيكلة الحكومة عبر برنامج التحول الوطني، لتبدأ العمل مباشرة على تحقيق مستهدفات الرؤية والبرامج الـ12.

كانت مبايعة الأمير محمد بن سلمان وليا للعهد، في مثل هذه الأيام المباركة، حجر الزاوية في التحول الكبير الذي شهده الاقتصاد السعودي، وهي أهم منعطف في طريق النجاح الذي تحقق حتى الآن. كان التحدي هائلا في البدايات دون شك، فمع إطلاق برامج الرؤية، كان أصعب البرامج هو التوازن المالي، وهو البرنامج الذي يتضمن تحقيق الاستدامة المالية، من خلال تعظيم الإيرادات النفطية وغير النفطية، ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي وإدارة المخاطر المصاحبة لذلك، مع الاحتفاظ باحتياطيات مالية مناسبة، وقدرة عالية مستدامة على الاستدانة من الأسواق المالية المحلية والدولية.

كان الأمر بمنزلة تحدي الوقائع الاقتصادية بكل ما فيها من صعوبات، فالأسواق النفطية كانت تعاني فقدان الحوكمة القادرة على ضبط أداء السوق كلها، وليس أعضاء "أوبك" فقط، كما أن تنمية الإيرادات غير النفطية تتطلب تغييرات هيكلية في المالية العامة، وإنتاج أو إعادة إنتاج كثير من الأنظمة، بخلاف التعديلات التي قد تطرأ في نظام أو آخر حتى بعد الموافقة عليه.

كما أن مفهوم كفاءة الإنفاق تطلب حوكمة خاصة بمكتب مراقبة شبه مستقل، وتم من خلاله إيقاف العشرات من المشاريع المتعثرة فعليا، وإعادة النظر في مشاريع أخرى كثيرة لم تتم دراسة الجدوى الاقتصادية منها بشكل كاف. كما أن دخول المالية العامة السعودية سوق أدوات الدين، كان يتطلب تطويرا جوهريا، سواء في أداء المالية العامة، أو شكل الميزانية العامة ومستويات الإفصاح والإعلانات الدورية، ومنح الأسواق تدفقا منتظما من المعلومات حول مستويات العجز والاحتياطيات، إضافة إلى تطوير السوق المالية السعودية حتى تستوعب الطرح المتعدد المتنوع من الأدوات المالية والسندات الحكومية الضخمة.

وخلال خمسة أعوام مضت كان العمل متسارعا والتغيرات واسعة النطاق، وتمت إعادة هيكلة القطاع الحكومي، وإنشاء الهيئة العامة للزكاة والدخل، وإدراج ضريبة السلع المنتقاة بالتزامن مع تطوير الجمارك، واستطاعت المالية العامة بعد كل هذه الجهود تحقيق تقدم كبير، سواء في تنمية الإيرادات غير النفطية، التي بلغت مستوى قياسيا في 2020 لتقفز 182 في المائة في ستة أعوام.

كما أثبتت الأحداث الاقتصادية، التي نتجت عن جائحة كرورنا وتراجع أسعار النفط، مرة أخرى، نجاح خطط تنمية الإيرادات غير النفطية وقدرتها على منح الاقتصاد السعودي مرونة عالية لتفادي الصدمات الاقتصادية الدولية. وكما أشار ولي العهد، في حديث سابق له، إلى أن قيمة الناتج المحلي غير النفطي في عام 2016، أي مع بدايات الرؤية، كانت تقدر بـ1.8 تريليون ريال، والنتيجة لما تم من إنجازات، كان النمو متسارعا 1.3 في المائة في 2017، و2.2 في المائة في 2018، و3.3 في المائة في 2019، وأكثر من 4 في المائة في الربع الرابع من 2019، ثم ارتفعت مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي السعودي "الاقتصاد السعودي" إلى 59.23 في المائة في 2020 مقابل 57.7 في المائة في الفترة نفسها من 2019، ما يعد أعلى مساهمة للقطاع على الإطلاق، وذلك رغم الجائحة. بدأ العمل وفق رؤية 2030 على إصلاح سوق العمل وتوفير مزيد من الوظائف للمواطنين والمواطنات، ووضعت رؤية 2030 الوصول إلى نسبة بطالة 7 في المائة في عام 2030، كأحد أهدافها.

ومع بدايات الرؤية، كانت البطالة عام 2018، تصل إلى 13 في المائة تقريبا، لتنخفض إلى 11 في المائة في بداية عام 2020. وستكون أقل من 7 في المائة قبل 2030، بحول الله. وضعت الرؤية برنامج الإسكان أحد أهم مستهدفاتها، وأن يتم زيادة نسبة تملك المنازل بين المواطنين السعوديين إلى 60 في المائة، وكانت في بداية انطلاق الرؤية لم تتجاوز 47 في المائة، واليوم تم الوصول إلى المستهدف مع تحقق نسبة تملك السكن حاجز 60 في المائة، وأسهم البرنامج في إنتاج نحو 40 ألف وظيفة مباشرة، وما يزيد على 115 مليار ريال في الناتج المحلي الإجمالي.

وإذا كان برنامج الإسكان والتوازن المالي يعدان من النماذج الناجحة لبرامج الاستدامة الاقتصادية، فإن برنامج صندوق الاستثمارات العامة، يمثل قصة نجاح غير مسبوقة. بدأت هذه القصة من النجاح مع إعادة هيكلة الصندوق وإصلاح حوكمته بتوجيه من خادم الحرمين الشريفين - الذي أمر بإعادة تشكيل مجلس إدارته تحت رئاسة ولي العهد، وبعد خمسة أعوام من انطلاق الرؤية أصبح صندوق الاستثمارات العامة أحد المحركات الأساسية لنمو الاقتصاد السعودي، وتمت مضاعفة حجم الصندوق من 560 مليار ريال إلى ما يزيد على 1.3 تريليون ريال تقريبا، وبعد أن كان معدل العائد على الاستثمار لا يتجاوز 2 في المائة في أفضل الحالات، أصبح العائد لا يقل من 7 في المائة، مع وجود استثمارات تجاوزت عوائدها 70 في المائة، وأخرى تجاوزت 140 في المائة.

كما دشن ولي العهد قبل عدة أشهر استراتيجية الصندوق للأعوام المقبلة، التي أظهرت الرغبة الصادقة في تحقيق طموحات اقتصادية كبيرة لهذا الوطن، من خلال رفع أصول الصندوق إلى أربعة تريليونات ريال، مع ضخ 150 مليار ريال سنويا على الأقل في الاقتصاد المحلي على نحو متزايد، واستحداث 1.8 مليون وظيفة بشكل مباشر وغير مباشر، لرفع مستوى المحتوى المحلي إلى 60 في المائة والإسهام في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بقيمة 1.2 تريليون ريال.

ومع صعوبة ذكر المنجزات كافة، خلال كلمة واحدة أو في يوم واحد، نظرا إلى النجاحات الكثيرة في تطوير جودة الحياة، من خلال مشاريع كثيرة في الترفيه والسياحة والبيئة والصحة. ومع الذكرى الخامسة للرؤية، فإن ما شهدته المملكة خلال خمسة أعوام هو تحول تاريخي غير مسبوق، وبجهود جبارة لإعادة هيكلة القطاعات الحكومية ودمج الوزارات واستحداث هيئات ومراكز عمل كثيرة، مع المحافظة على أفضل الممارسات في الحوكمة وكفاءة الإنفاق، وقد تحقق من ذلك رفع فاعلية الأداء الحكومي وسرعة اتخاذ القرار، كما تحقق لنا التنويع في الاقتصاد الوطني وإنتاج عديد من فرص العمل. ولهذه الأهداف، أطلقت السعودية رؤية 2030 لتكون نموذجا اقتصاديا يحتذى، حاليا ومستقبلا.

الالتزام السعودي بمواجهة تحديات المُناخ

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 14 شعبان 1442هـ - 26 إبريل 2021م
https://www.alriyadh.com/1882435

خالد المطرفي

الالتزام السعودي بمواجهة تحديات التغير المناخي يسير وفق أسس وقواعد دقيقة، كان آخرها إطلاق ولي العهد مبادرة "السعودية الخضراء" التي ستكون ذات أثر إيجابي كبير على تحسين الصحة العامة للمواطنين، ورفع مستوى جودة الحياة..

تخوض السعودية اليوم المعركة البيئية التصحيحية محليًا ودوليًا أيضًا؛ لضمان استدامة المستقبل، بقيادة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، من أجل مواجهة القضية المركزية العالمية، والمتمثلة في تحديات التغير المناخي، الشغل الشاغل على الطاولة العالمية.

مشاركة المملكة في قمة القادة حول المناخ الافتراضية التي انعقدت نهاية الأسبوع الماضي، بدعوة الرئيس الأميركي جو بايدن، تأكيد على الدور السعودي المحوري في مواجهة التغير المناخي وامتداداً لجهودها الكبيرة في هذا المجال.

دلالة القمة الدولية، تزامنت مع اليوم العالمي للأرض، وهي القمة الأولى من نوعها بعد عودة الولايات المتحدة إلى اتفاقية باريس للمناخ، الخاصة بخفض انبعاثات الكربون العالمية والتي انسحب منها الرئيس الأميركي السابق دونالد ترمب.

هناك الكثير مما يجب قوله للداخل السعودي في هذا الملف، وعن سعي دولتنا منذ وقت طويل، لحماية وتعزيز مصالحها الاقتصادية من مصادر الطاقة، لكن دون أن تُغفل تأييدها لكثير من الاتفاقيات البيئية والمناخية المتوازنة والمنطقية، لأنها ترى في ذلك ضمانا لاستدامة مواردها الاقتصادية من جهة، والمحافظة على البيئة ومواردها من جهة أخرى، بل كانت سبّاقة إلى قيادة الجهود العالمية الرامية إلى الحد من التغيّر المناخي، أثناء توليها رئاسة مجموعة العشرين، مستثمرة ذلك في العمل على اتخاذ قرارات تسهم في حماية البيئة، وحماية التنوع الحيوي، والحد من الانبعاثات.

ولتعميق الفهم الدلالي لهذا الموضوع الحيوي، من المهم التأكيد أن التزام المملكة ببنود اتفاقية "باريس للمناخ" يأتي انطلاقًا من مستوى تأثيرها العالمي، وأهمية دورها في استقرار الاقتصاد العالمي، وهو ما ترجمته رؤيتها الطموحة 2030، من خلال رسم خريطة طريق واضحة المعالم في مجال الطاقة، تستهدف الوصول إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة من خلال تقنيات الكفاءة والترشيد، وتنويع مزيج الطاقة الأمثل لإنتاج الكهرباء من خلال إزاحة الوقود السائل، واستهداف نسبة تصل إلى 50 % من الطاقة المتجددة، وما يقرب 50 % من الغاز لنصل إلى مزيج الطاقة الأمثل لإنتاج الكهرباء بحلول 2030.

من الأسس المنهجية العلمية التي عملت عليها المملكة لصالح أكبر عشرين اقتصادا عالميا، للإسهام في إيجاد حلول لتحديات التغير المناخي، طرحها خلال قمة (G20) لنهج الاقتصاد الدائري للكربون، كحل شامل ومتكامل وجامع وواقعي يعمل على السيطرة على الانبعاثات، يمكن تطبيقه على نحو يعكس أولويات كل دولة وظروفها الخاصة، وتم بناء وتطوير هذه المنهجية من قبل مركز الملك عبدالله للدراسات والأبحاث البترولية (كابسارك)، وحمل عنوان "تحقيق الأهداف المناخية عن طريق سد الثغرات في الاقتصاد الدائري مُنخفض الانبعاثات الكربونية"، وأوصي الجميع بقراءته لمعرفة خبايا هذا الموضوع الحيوي، الذي سيشكل اقتصاد العالم خلال الحقب المقبلة بمشيئة الله تعالى.

هناك مدلول مهم آخر يؤكد على التزام المملكة باتفاقية "باريس للمناخ" التي انضمت لها في العام 2016، عبر إطلاق العديد من المبادرات في مجال الطاقة النظيفة منخفضة الكربون للوصول إلى الاقتصاد المستدام بحلول 2030، مع الأخذ بالاعتبار رفع كفاءة المصادر الكربونية الحالية للطاقة، والتقاط الكربون المنبعث وتدويره، من خلال ما يعرف بالاقتصاد الدائري للكربون وإعادة إنتاجه على صورة منتجات مفيدة وصديقة للبيئة.

تعكس الشهادات الدولية جدية المملكة، وحجم الجهود التي تبذلها لمعالجة التغير المناخي، والإسهام في الحد من انبعاث الغازات الدفيئة، والتوسع في استخدام جميع التقنيات والابتكارات وتحقيق استدامة وأمن الطاقة، ومن ذلك: مشروعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح التي يتم استكمالها حالياً، وإطلاق مشروعات تعاونٍ دولي لإنتاج الهيدروجين النظيف

(الأزرق والأخضر)، وإنتاج الأمونيا النظيفة، وهو الأول من نوعه في العالم، مع التخطيط للاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في توليد الكهرباء. هذا بالإضافة إلى جهودها في تعزيز كفاءة استهلاك الوقود الهيدروكربوني؛ مثل تعاونها مع بعض الشركات المنتجة للسيارات لتطوير محركاتٍ أعلى كفاءة وأقل استهلاكاً للوقود، وإنشائها مرافق تعمل على جمع الكربون من الهواء وتخزينه، وغيرها.

وتعد مدينة نيوم، التي أطلق مشروعها ولي العهد، أكبر مشروع من نوعه في العالم، إذ ستكون إحدى أهم ركائز اقتصاد الطاقة السعودي، وستكون وحدها - عند اكتمالها -، مصدراً لربع إنتاج الطاقة الكهربائية في المملكة، ولهذا، تتنافس الدول الكبرى على المشاركة والاستثمار في المشروع.

الالتزام السعودي بمواجهة تحديات التغير المناخي، يسير وفق أسس وقواعد دقيقة، كان آخرها إطلاق ولي العهد مبادرة "السعودية الخضراء" التي ستكون ذات أثر إيجابي كبير على تحسين الصحة العامة للمواطنين، ورفع مستوى جودة الحياة، من خلال الإسهام في زراعة 10 مليارات شجرة في تحسين البيئة بصفة عامة، وإعادة إحياء 40 مليون هكتار، وتنمية الغطاء النباتي والحياة الفطرية؛ لتنقية الهواء من الملوثات والغبار، ومكافحة التصحر، وخفض درجات الحرارة، وزيادة هطول الأمطار، ودعم السياحة البيئية، وخلق مزيد من فرص العمل لأفراد المجتمع.

ولم تكتفِ بذلك بل أعلنت عن مبادرة "الشرق الأوسط الأخضر"، انطلاقًا من رغبتها الجادّة في مواجهة التحديات البيئية، واستكمالاً لجهودها في حماية كوكب الأرض، وقيادة المنطقة لحماية الأرض والطبيعة؛ لتحقيق المستهدفات العالمية..

دمتم بخير.

كاريكاتير

الاقتصادية جريدة العرب الاقتصادية الدولية **المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 14 رمضان 1442هـ - 26 إبريل 2021م** https://www.aleqt.com/2021/04/26/article_2079806.html	
الرياض www.Alriyadh.com **المصدر: جريدة الرياض الاثنين 14 رمضان 1442هـ - 26. إبريل 2021م** . https://www.alriyadh.com/1882467